



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединённых Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



المجلس

الدورة التاسعة والخمسون بعد المائة

روما، 4-8 يونيو/حزيران 2018

تقرير الدورة الحادية والسبعين بعد المائة للجنة المالية
(29-31 مايو/أيار 2018)

الموجز التنفيذي

نظرت اللجنة، في دورتها الحادية والسبعين بعد المائة، في عدد من مسائل المالية، والميزانية، والرقابة المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي (البرنامج)، وذلك قبل أن ينظر فيها المجلس التنفيذي للبرنامج في دورته السنوية في يونيو/حزيران 2018. إن اللجنة:

- تبلغ المجلس باستنتاجاتها وتوصياتها بشأن هذه المسائل.
- تقدم توصية إلى المجلس بشأن التعديل المقترح على النظام الأساسي للموظفين في منظمة الأغذية والزراعة للسماح بتطبيق السن الإلزامية الجديدة لإنهاء الخدمة على موظفي البرنامج (الفقرة 70).

الإجراءات المقترحة اتخاذها من جانب المجلس

إن المجلس مدعو إلى:

- (أ) الإحاطة بآراء وتوصيات لجنة المالية فيما يتصل بالمسائل التي نظر فيها المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي في دورته السنوية في يونيو/حزيران 2018.
- (ب) تأييد توصية اللجنة بشأن التعديل المقترح على النظام الأساسي للموظفين في منظمة الأغذية والزراعة للسماح بتطبيق السن الإلزامية الجديدة لإنهاء الخدمة على موظفي البرنامج.



CL 159

MW834/A

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛ وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة لتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة. ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن هذه الوثيقة إلى:

السيد ديفيد ماكشيري (David McSherry)

أمين لجنة المالية

الهاتف: +3906 5705 3719

بيان المحتويات

الصفحات

4	مقدمة.....
5	المسائل المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي
5	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2017
8	تحديث عن خارطة الطريق المتكاملة
9	تعيين ثلاثة أعضاء في لجنة مراجعة الحسابات
10	استخدام احتياطي حساب تسوية دعم البرامج والإدارة
	تقرير عن استخدام آليات التمويل بالسلف في البرنامج
11	(1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول 2017)
12	التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات
13	التقرير السنوي للمفتش العام، ومذكرة من المدير التنفيذي بشأنه
14	تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن الخسائر المتعلقة بالأغذية، ورد إدارة البرنامج عليه
15	تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن زيادة الموارد وخفضها في عمليات الطوارئ، ورد إدارة البرنامج عليه
16	تقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي
16	تحديث عن تنفيذ قرار الجمعية العامة 244/70 بشأن رفع السن الإلزامية لإنهاء خدمة موظفي البرنامج
17	مسائل أخرى
17	موعد ومكان انعقاد الدورة الثانية والسبعين بعد المائة
	الملحق الأول: التعديل المقترح في النظام الأساسي للموظفين في منظمة الأغذية والزراعة
18	(تطبيق السن الإلزامية الجديدة لإنهاء الخدمة من قبل برنامج الأغذية العالمي)
19	الملحق الثاني: الوثائق المقدمة للعلم

مقدمة

- 1 قدمت اللجنة إلى المجلس التقرير التالي عن دورتها الحادية والسبعين بعد المائة.
- 2 وحضر الاجتماع إلى جانب رئيس الدورة، السيد Lupiño jr. Lazaro، ممثلو الدول الأعضاء التالية أسماؤهم:
- السيد Carlos Alberto Amaral (أنغولا)
 - السيدة Kristina Gill (أستراليا)
 - السيد Manash Mitra (بنغلاديش)
 - السيدة Gianina Müller Pozzebon (البرازيل)
 - السيد Ni Hongxing (الصين)
 - السيد خالد محمد الطويل (مصر)
 - السيد Mateo Nsogo Nguere Micue (غينيا الاستوائية)
 - السيدة Hannah Laubenthal (ألمانيا)
 - السيد Benito Santiago Jiménez Sauma (المكسيك)
 - السيد Vladimir V. Kuznetsov (الاتحاد الروسي)
 - السيد سيد أحمد الأمين حامد الأمين (السودان)
 - السيدة Elizabeth Petrovski (الولايات المتحدة الأمريكية)
- 3 وأبلغ الرئيس اللجنة بأن:
- السيد Angelo Rafael (أنغولا) عُيِّن ليحل محل السيد Carlos Alberto Amaral كـممثل لأنغولا في جزء من هذه الدورة؛
 - السيدة Kristina Gill (أستراليا) عُيِّنَت لتحل محل السيدة Cathrine Stephenson كـممثلة لأستراليا في هذه الدورة؛
 - السيدة Gianina Müller Pozzebon (البرازيل) عُيِّنَت لتحل محل السيد Antonio Otávio Sá Ricarte كـممثلة للبرازيل في هذه الدورة؛
 - السيد Cui Jishun (الصين) عُيِّن ليحل محل السيد Ni Hongxing كـممثل للصين في جزء من هذه الدورة؛
 - السيدة Hannah Laubenthal (ألمانيا) عُيِّنَت لتحل محل السيد Heiner Thofern كـممثلة لألمانيا في هذه الدورة؛
 - السيدة Elizabeth Petrovski (الولايات المتحدة الأمريكية) عُيِّنَت لتحل محل السيد Thomas Duffy كـممثلة للولايات المتحدة الأمريكية في هذه الدورة.

4- ويمكن تنزيل موجز مؤهلات كل ممثل بديل من الموقع الشبكي للأجهزة الرئاسية والدستورية في العنوان التالي:
<http://www.fao.org/unfao/govbodies/gsbhome/finance-committee/substitute-representatives/ar/>

5- وبالإضافة إلى ذلك، حضر الدورة الحادية والسبعين بعد المائة للجنة، مراقبون صامتون من:

- الجمهورية الدومينيكية
- فنلندا
- فرنسا
- هنغاريا
- النرويج
- المملكة المتحدة

المسائل المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي

الحسابات السنوية المراجعة لعام 2017

6- ناقشت اللجنة "الحسابات السنوية المراجعة للبرنامج لعام 2017"، بمساعدة من إحاطة قدمتها أمانة البرنامج توضح تفاصيل العناصر الرئيسية في الكشف المالية المراجعة.

7- وأبلغت اللجنة بالأسباب الرئيسية وراء التحركات في العناصر الرئيسية للكشف المالي الثاني والتي أسهمت في فائض عام 2017 البالغ 212 مليون دولار أمريكي، وهو انخفاض مقارنة بالفائض في عام 2016 (541 مليون دولار أمريكي). ونتج هذا الفائض عن زيادة في إيرادات المساهمات (6 مليارات دولار أمريكي مقابل 5.8 مليارات دولار أمريكي في عام 2016) تم تثبيتها وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام عند تأكيدها كتابيا من قبل الجهات المانحة، وفي الحالات التي تُحدّد فيها المساهمات للسنة المالية الجارية، وزيادة مجموع المصروفات (6.2 مليار دولار أمريكي مقابل 5.4 مليار دولار أمريكي في عام 2016) والتي تم تثبيتها عند تسليم السلع والخدمات.

8- وأبلغت اللجنة بالأسباب الرئيسية وراء التحركات في العناصر الرئيسية للكشف الأول: زيادة في النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل بمقدار 491 مليون دولار أمريكي؛ وزيادة في المساهمات المستحقة القبض بمقدار 767 مليون دولار أمريكي؛ وزيادة في الإيرادات المؤجلة بمقدار 942 مليون دولار أمريكي، وزيادة في الالتزامات المترتبة على استحقاقات الموظفين بمقدار 176 مليون دولار أمريكي. وأبلغت اللجنة بأن إجمالي استخدام الميزانية في عام 2017 بلغ 59 في المائة من الميزانية النهائية القائمة على الاحتياجات في الكشف المالي الخامس.

9- وأبلغت اللجنة بالتغيير في السياسة المحاسبية لاعتماد المعيار المحاسبي الجديد 39 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المتعلق باستحقاقات الموظفين. ونتيجة لذلك، فإن الأصول الصافية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2016

قد أعيد بيانها وتخفيضها بمقدار 42.5 مليون دولار أمريكي. وأبلغت اللجنة أيضا بتنفيذ المعايير المحاسبية الجديدة 34-38 من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي تقتضي إدراج الحصص في الكيانات الأخرى في المحاسبة والتي أسفرت عن مذكرة إفصاحات إضافية.

10- وأبلغت اللجنة بأن الأمانة واصلت في عام 2017 ممارسة إدراج بيان الرقابة الداخلية، الموقع من المدير التنفيذي، لتقديم ضمانات بشأن فعالية الرقابة الداخلية في البرنامج. وأبلغت اللجنة بأنه تم تحقيق نسبة 100 في المائة في تقديم بيانات الضمان من جميع المديرين. وبالإضافة إلى ذلك، أُبلغت بأن بيان الرقابة الداخلية شمل ثغرتين جديدتين في الرقابة الداخلية نشأتا في عام 2017، تتعلقان بإدارة المستفيدين وبجوكمة تكنولوجيا المعلومات وضوابطها وأمن الفضاء الإلكتروني.

11- وطلبت اللجنة إيضاحا بشأن جوانب تقنية عديدة للحسابات السنوية لعام 2017:

الكشف الثاني (كشف الأداء المالي)

12- لاحظت اللجنة الزيادة في مصروفات التحويلات القائمة على النقد التي وصلت إلى 1.4 مليار دولار أمريكي عام 2017 وطلبت إيضاحات عما إذا كان هذا التوجه سيستمر. وأبلغت اللجنة بأنه من المتوقع أن تمثل التحويلات القائمة على النقد 1.76 مليار دولار أمريكي (32 في المائة) من خطة التنفيذ المدرجة في خطة الإدارة لعام 2018. كما تلقت اللجنة تأكيدات من الإدارة بأنه قد تم استحداث نهج منظم تجاه استعراض مخاطر وضوابط التحويلات القائمة على النقد كخط دفاع ثان بشأن بدء العمل بنظام منصة إدارة المستفيدين والتحويلات في البرنامج (سكوب) بحلول عام 2019، وبشأن القدرات المعززة لتحليل بيانات مبيعات التجزئة بما يتماشى مع توصية مراجع الحسابات الخارجي.

13- ولاحظت اللجنة أنه بسبب عرض المصروفات حسب طبيعتها، فإن التمييز بين التكاليف المباشرة وغير المباشرة غير واضح. وأبلغت اللجنة بأن هذه المعلومات مدرجة في الكشف الخامس وسيواصل تحسينها مع المضي قدما.
الكشف الأول (كشف المركز المالي)

14- لاحظت اللجنة الزيادة البالغة 96 في المائة في الإيرادات المؤجلة واستفسرت عن طريقة التعامل مع حالات التأخير في سداد مدفوعات المساهمات أو التخلف عن سدادها. وأبلغت اللجنة بأن جميع المساهمات المستحقة القبض مثبتة ويمكن صرفها عند تأكيدها كتابيا من جانب المانحين. وقام البرنامج بتسجيل اضمحلال ضئيل في قيمة المساهمات المستحقة القبض التي لن يتم تحصيلها.

15- وبشأن الزيادة في اضمحلال قيمة المواد غير الغذائية ومبالغ ضريبة القيمة المضافة المستحقة القبض، أُبلغت اللجنة بأن الزيادة في اضمحلال قيمة المواد غير الغذائية كانت نتيجة عملية الاستعراض المنتظم للمخزونات. وتنخفض قيمة مطالبات ضريبة القيمة المضافة المعلقة عندما تنخفض توقعات الدفع ويتم شطبها عند استنفاد جهود تحصيلها.

الكشف الخامس (المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية)

16- استفسرت اللجنة عن كيفية تحديد الأولويات بالنظر إلى الفجوة التمويلية بين الاحتياجات والموارد المتاحة ونسبة الاستخدام البالغة 59 في المائة وعن كيفية تعبير عملية تحديد الأولويات عن أولويات البرنامج الشاملة. وأبلغت اللجنة بأن ما يقرب من 95 في المائة من الأموال توجهها الجهات المانحة، وينخرط البرنامج مع الجهات المانحة من خلال عملية منظمة لإبلاغ وجهات نظر البرنامج بشأن أولوياته.

بيان الرقابة الداخلية

17- رحبت اللجنة بالتزام البرنامج بالتصدي لقضايا المخاطر والرقابة الداخلية واستفسرت عن حالة تنفيذ استراتيجية شؤون العاملين في البرنامج؛ والعلاقة بين وظيفة مكافحة التدليس والفساد في شعبة إدارة المخاطر المؤسسية الجديدة ووظيفة مكتب المفتش العام؛ والفائدة من نشر تقارير المراجعة الداخلية والتحقيقات. وأبلغت اللجنة بأن بعض جوانب استراتيجية شؤون العاملين غير مكتملة، وأن البرنامج يجري عمليات لتخطيط قوة العمل ويعمل على سد الفجوات في المهارات. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن البرنامج يدرك أهمية تحديد الأدوار والمسؤوليات، وتعزيز خط الدفاع الثاني بشأن مكافحة التدليس والفساد، وتقسيم العمل بشكل مميز بين خطي الدفاع الثاني والثالث.

توصيات مراجع الحسابات الخارجي

18- لاحظت اللجنة أن الأمانة قبلت من جملة أمور توصيات مراجع الحسابات الخارجي لعام 2017 في مجالات التحويلات القائمة على النقد، ونظام سكوب، والمساهمات المستحقة القبض، ونظام أداة المكاتب القطرية للإدارة الفعالة (كوميت)، وضوابط تطبيق تكنولوجيا المعلومات، وتحث الأمانة على تنفيذ هذه التوصيات في الوقت المناسب.

19- إن اللجنة:

- (ج) درست الكشوف المالية المراجعة للبرنامج لعام 2017 مقترنة برأي مراجع الحسابات الخارجي وتقريره بشأنها؛
- (د) لاحظت أن مراجع الحسابات الخارجي قد أنجز مراجعة الحسابات وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات، وقدم رأياً لا تشوبه أية تحفظات؛
- (هـ) لاحظت مع التقدير بيان الرقابة الداخلية والإجراءات المتخذة للتصدي للمخاطر وقضايا الرقابة المشار إليها فيه، وكذلك العمل الجاري بشأن مجالات التحسين المحددة في بيان الرقابة الداخلية لعام 2016؛
- (و) أوصت بأن يوافق المجلس التنفيذي على الكشوف المالية السنوية للبرنامج لعام 2017، مقترنة بتقرير مراجع الحسابات الخارجي بشأنها.

تحديث عن خارطة الطريق المتكاملة

20- رحبت اللجنة بالوثيقة "تحديث عن تنفيذ خارطة الطريق المتكاملة" التي ستيسر دعم البرنامج لعمل البلدان للقضاء على الجوع ولا سيما لدى السكان الأكثر حرمانا من الأمن الغذائي وتبين مساهمات البرنامج والتزامه بتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وخاصة الهدفين 2 و17.

21- ولاحظت اللجنة أن ما مجموعه 67 مكتبا قطريا قد انتقل بنجاح إلى إطار خارطة الطريق المتكاملة، وأن ثلاثة مكاتب قطرية أخرى ستنتقل في يوليو/تموز 2018 - في انتظار موافقة المجلس التنفيذي في الدورة السنوية لعام 2018، وأن المكاتب القطرية الأحد عشر المتبقية ستواصل العمل في إطار النظام القائم على المشروعات، بهدف الانتقال إلى إطار الخطط الاستراتيجية القطرية بحلول أوائل عام 2019.

22- ولاحظت اللجنة أنه سيتم مواصلة جمع الدروس المستفادة لإثراء عمليات خارطة الطريق المتكاملة وأن الاستنتاجات المستخلصة من مراجعة داخلية نشرت مؤخرا للمرحلة التجريبية لخارطة الطريق المتكاملة والتقييم الجاري للخطط الاستراتيجية القطرية التجريبية يتم بحثهما بعناية من قبل الإدارة.

23- ولاحظت اللجنة عملية التشاور مع المجلس التنفيذي المكونة من خطوتين التي جرت قبل تقديم الخطط الاستراتيجية القطرية أو الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة للموافقة عليها. وأقرت اللجنة بالفرصة التي ستيحها ذلك للدول الأعضاء لتقديم تعقيبات استراتيجية ومفصلة، مع اعترافها بصلاحيات الحكومات الوطنية بشأن إنشاء أولوياتها الوطنية. كما أعيد التأكيد للجنة بأنه سيتم تلقي الوثائق، بما فيها مذكرات المفاهيم، بحلول المواعيد النهائية المحددة.

24- وأبلغت اللجنة أنه في حين أن المادة الثالثة عشرة-2 من النظام الأساسي للبرنامج، التي تنص على مبدأ الاسترداد الكامل للتكاليف، ستبقى دون تغيير، فإنه يلزم إدخال تعديلات على المادة الثالثة عشرة-4 من اللائحة العامة والمواد ذات الصلة من النظام المالي لإدراج مصطلحات خارطة الطريق المتكاملة والصيغة المنقحة للاسترداد الكامل للتكاليف.

25- واستعرضت اللجنة التوصيات التسع المنبثقة عن استعراض الاسترداد الكامل للتكاليف في مجالات التوأمة؛ والإعفاءات من تكاليف الدعم غير المباشرة والتنازلات عنها؛ ومعدلات تكاليف الدعم المباشرة المعدلة للخدمات المشتركة الصادر بشأنها تكاليف؛ ومعاملة الإيرادات المحققة من توفير الخدمات بناء على الطلب؛ والصناديق الاستئمانية؛ والمساهمات في احتياطي التشغيل.

26- وردا على الأسئلة المرتبطة بالتوصية 2، أُبلغت اللجنة بأمثلة محددة على مساهمات التحويلات القائمة على النقد التي لم يكن من الممكن قبولها أو التي تأخرت بشكل كبير نتيجة لاقتصاد التوأمة على المساهمات العينية.

27- ورحبت اللجنة بالتوصية رقم 8 بشأن تطبيق معدل منخفض لتكاليف الدعم غير المباشرة على مساهمات الحكومات المضيفة في برامجها الخاصة وعلى المساهمات المقدمة في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، مع تقديم معدل مقترح في خطة الإدارة، وطلبت تلقي المزيد من التفاصيل في هذا الشأن في دورتها المقبلة ذات الصلة.

28- ولاحظت اللجنة أن التوصية 9 التي تقترح إدخال تعديلات على المادة الثالثة عشرة-4(هـ) من اللائحة العامة للسماح بإعفاءات من تكاليف الدعم غير المباشرة للمساهمات في احتياطي التشغيل من المحتمل أن تتيح للبرنامج التوسع في الإقراض الداخلي للمشروعات.

29- وأدركت اللجنة أن التعليقات على التوصيات سوف تؤخذ في الاعتبار قبل عرض التعديلات على اللائحة العامة والنظام المالي بصورة رسمية في الدورة العادية الثانية لعام 2018.

30- إن اللجنة:

(أ) لاحظت مع التقدير التقدم المبلغ عنه بشأن خارطة الطريق المتكاملة، بما في ذلك الدروس المستفادة خلال تنفيذها؛

(ب) لاحظت أن إدخال إطار خارطة الطريق المتكاملة والبيئة المتغيرة التي يعمل فيها البرنامج سيطلبان تعديلات على اللائحة العامة والنظام المالي فيما يتعلق بالاسترداد الكامل للتكاليف، والمصطلحات، والتعاريف؛

(ج) لاحظت أيضاً أن التعديلات ستُقدّم للموافقة عليها في الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام 2018، وفي حال الموافقة عليها، ستدخل حيز النفاذ في 1 يناير/كانون الثاني 2019؛

(د) أوصت بأن يوافق المجلس التنفيذي على مشروع القرارات على النحو الوارد في الوثيقة "تحديث عن خارطة الطريق المتكاملة".

تعيين ثلاثة أعضاء في لجنة مراجعة الحسابات

31- استعرضت اللجنة توصيات فريق اختيار عينه المجلس التنفيذي للبرنامج لتجديد فترة عضوية ثلاثة من أعضاء لجنة مراجعة الحسابات تمشياً مع اختصاصات لجنة مراجعة الحسابات بصيغتها المحدثة في دورة المجلس العادية الثانية لعام 2017.

32- إن اللجنة:

(أ) لاحظت الاعتبارات التي أبدها فريق الاختيار؛

(ب) أوصت بأن يوافق المجلس التنفيذي على تجديد فترة عضوية أعضاء لجنة مراجعة الحسابات الثلاثة: السيد **Suresh Kana** (جنوب أفريقيا)، والسيد **Omkar Goswani** (الهند)، والسيدة **Elaine June-Cheung** (الصين).

استخدام احتياطي حساب تسوية دعم البرامج والإدارة

33- لاحظت اللجنة أن الكشوف المالية المراجعة للبرنامج في نهاية عام 2017 أظهرت أن لدى حساب تسوية دعم البرامج والإدارة (حساب التسوية) رصيداً قيمته 256.8 مليون دولار أمريكي، وأبلغت بأن الرصيد الختامي المتوقع لعام 2018 يبلغ 259.8 مليون دولار أمريكي، وهو يتجاوز الرصيد المستهدف وقدره 139.8 مليون دولار أمريكي بمقدار 120 مليون دولار أمريكي.

34- وفي هذا السياق، نظرت اللجنة في اقتراحين مقدمين لاستخدام حساب التسوية: الاقتراح الأول يخصص 35 مليون دولار لحساب الاستجابة العاجلة، في حين أن الاقتراح الثاني يخصص مبلغ 30 مليون دولار أمريكي لصندوق مقابلة مساهمات الجهات المانحة الناشئة.

35- وسلمت اللجنة بأن تخصيص 35 مليون دولار أمريكي من حساب التسوية لحساب الاستجابة العاجلة سيزيد من تأثير حساب الاستجابة العاجلة بزيادة القدرة على تخصيص أموال هذا الحساب للبرامج مع الحفاظ في الوقت نفسه على سمّيته الأساسيتين وهما كونه دواراً ومتجدداً.

36- وردا على استفسارات تطلب مزيداً من التفاصيل بشأن استخدام صندوق مقابلة مساهمات الجهات المانحة الناشئة منذ إنشائه في عام 2003، أبلغت اللجنة بأن الأمانة ستوفر ضمانة إلى الوثيقة المقدمة ستتضمن مزيداً من المعلومات إلى المجلس التنفيذي عن تاريخ الصندوق واستخدامه، بما في ذلك عن الفرص التي يتيحها لتوسيع قاعدة المانحين، وعن الفوائد الطويلة الأجل التي قدمها على مر الزمن.

37- وأحاطت اللجنة علماً بفكرتين لاقتراحين يحتمل أن يقدموا في المستقبل بشأن استخدام حساب التسوية ويردان في ملحق الوثيقة. ويرتبط أحدهما بالنتائج التي توصل إليها مكتب المفتش العام بشأن المرحلة التجريبية لخارطة الطريق المتكاملة فيما يتعلق بتزويد المكاتب القطرية التي تنفذ إطار الخطط الاستراتيجية القطرية بتمويل أولي لفترة محدودة. وسلمت اللجنة بأن استمرار المناقشة سيُثري الاقتراحين المحتملين.

38- إن اللجنة :

(أ) نظرت في الوثيقة "استخدام احتياطي حساب تسوية دعم البرامج والإدارة"؛

(ب) أوصت بأن يوافق المجلس التنفيذي على مخصصات من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة بمبلغ 35 مليون دولار أمريكي لحساب الاستجابة العاجلة ومبلغ 30 مليون دولار أمريكي لصندوق مقابلة مساهمات الجهات المانحة الناشئة، وذلك للأغراض المبينة في الوثيقة.

تقرير عن استخدام آليات التمويل بالسلف في البرنامج
(1 يناير/كانون الثاني - 31 ديسمبر/كانون الأول 2017)

39- استعرضت اللجنة "التقرير عن استخدام آليات التمويل بالسلف في البرنامج (1 يناير/كانون الثاني - 31 ديسمبر/كانون الأول 2017)".

40- واستفسرت اللجنة عن مستقبل آلية التمويل بالسلف الكلية وأبلغت بأن الآلية، بوصفها عنصراً من عناصر مسار عمل للتمويل الاستراتيجي الداخلي الذي يضطلع به البرنامج لتعزيز الفعالية التشغيلية على مستوى مكاتبه القطرية وتحسين موارده النقدية، تتطلب وجود عوامل أخرى لتمكين البرنامج من تنفيذ قائمة شاملة من آليات التمويل بالسلف.

41- واستفسرت اللجنة عن المكاسب في مهل التوريد التي أبلغ عنها مرفق الإدارة الشاملة للسلع، وأبلغت بأن المهلة المبلغ عنها وقدرها 41 يوماً تشكل الفترة الزمنية بين تأكيد المساهمة التي ستستخدم لشراء مخزونات المرفق وتسليم المساعدات التي اشتراها المرفق إلى المستفيدين. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن اعتبارات إدارة المخاطر، إلى جانب الحاجة إلى الاحتفاظ بمخزونات المرفق جاهزة للاستخدام في العديد من البلدان، تستلزم الاحتفاظ بمخزوناته في مواقع مركزية لخطوط الإمداد المعنية.

42- وحثت اللجنة البرنامج على استكشاف طرق لزيادة المشتريات من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة ومن البلدان النامية، وأبلغت بأن البلدان النامية تتلقى حصة متزايدة من المشتريات المحلية والإقليمية. ولاحظت اللجنة كيف يقدم مرفق الإدارة الشاملة للسلع الائتمان للمشتريات من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، حتى قبل موسم الزراعة. وحصلت اللجنة على تأكيدات بأن إدارة تحقق التوازن بين الإدارة الائتمانية الجيدة والإقبال المحدود على المخاطرة.

43- إن اللجنة :

(أ) أحاطت علماً بالتقرير عن استخدام آليات التمويل بالسلف في البرنامج (1 يناير/كانون الثاني - 31 ديسمبر/كانون الأول 2017)؛

(ب) أشارت على المجلس التنفيذي بالموافقة على الزيادة المقترحة في سقف مرفق الإدارة الشاملة للسلع من 350 مليون دولار أمريكي إلى 500 مليون دولار أمريكي من أجل ضمان ثبات خطوط إمداد

مؤسسية للأغذية التي سيجري تخزينها مسبقا من خلال المرفق، مع الاحتفاظ بما يكفي من الأموال لمواجهة حالات الطوارئ المتكشفة.

التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات

44- عرض رئيس لجنة مراجعة الحسابات "التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات" الذي يغطي الفترة من 1 أبريل/نيسان 2017 إلى 31 مارس/آذار 2018، والتي اجتمعت خلالها لجنة مراجعة الحسابات ثلاث مرات. وشملت المواضيع التي نوقشت مع إدارة البرنامج والمفتش العام ومراجع الحسابات الخارجي النطاق الكامل لمسؤوليات لجنة مراجعة الحسابات الواردة في اختصاصاتها.

45- ونظرت اللجنة في أبرز معالم التقرير الذي قدمه رئيس لجنة مراجعة الحسابات بما في ذلك إدارة المخاطر؛ وعمليات الرقابة الداخلية؛ وتخطيط قوة العمل؛ والتحويلات القائمة على النقد؛ والحماية من المضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة والتمييز؛ وفعالية التكاليف؛ وتنفيذ الإجراءات المنبثقة عن تقارير الاستعراضات الاستباقية للنزاهة؛ وتشغيل مكتب المفتش العام.

46- وعلق رئيس لجنة مراجعة الحسابات بأن تخطيط قوة العمل في البرنامج تأثر بالزيادة في حالات الطوارئ من المستوى 2 والمستوى 3 واستخدام التحويلات القائمة على النقد التي تتطلب مهارات محددة. وهناك حاجة إلى مزيد من الإجراءات بشأن بناء وتنمية مهارات الموظفين، وتوطين الموارد، والتمويل، والشراكات التعاونية، فضلا عن تعزيز ثقافة أخلاقية. كما أشار رئيس لجنة مراجعة الحسابات إلى أنه ينبغي على البرنامج أن يواصل السعي لتحقيق مكاسب في الفعالية والكفاءة في المساعدة الغذائية التقليدية. وقد أوصى الرئيس أيضا بإعداد نماذج للتواصل في أوقات الأزمات وخطط بشأن تعاقب كبار الموظفين.

47- وأبلغت اللجنة بأن متطلبات ونماذج الموارد البشرية ستُحدد ليناقشها فريق قيادة البرنامج في يونيو/حزيران ولتتم تنفيذها خلال السنتين إلى الثلاث سنوات القادمة. ومن شأن المناقشات القادمة بشأن إطار الرقابة وسياسة إدارة المخاطر المؤسسية في دورات المجلس التنفيذي المقبلة أن تعمل على تحسين نضج إدارة المخاطر. وأشار إلى بيان الضمان على أنه جزء من جهود تخفيف المخاطر لتوضيح الأدوار والمسؤوليات على جميع مستويات البرنامج، ويتعين استكمالها بتدابير إضافية.

48- وبشأن توقيت دورات لجنة مراجعة الحسابات، تم التوضيح أنه لم تكن هناك مرونة تذكر فيما يتعلق بدورة مارس/آذار، حيث أن الانتهاء من الكشوف المالية والتقارير الأخرى حد من المهلة المتاحة لتقديم الوثائق للجنة مراجعة الحسابات في وقت أبكر، في حين أن الوقت اللازم لإعداد التقارير لدورة المجلس التنفيذي اللاحقة لم يترك متسعا من الوقت لتأجيل عقد الاجتماع. غير أنه أشير بأن من الممكن تأجيل دورة يوليو/تموز قليلا، لتعقد ربما في وقت لاحق من الشهر، مع إعداد جدول أعمال أكثر تركيزا ووثائق موجزة. وطلب أعضاء اللجنة توزيع محاضر الاجتماعات الرسمية

على نحو أكثر انتظاماً، فعلى سبيل المثال ينبغي توزيع محضر دورة مارس/آذار للجنة مراجعة الحسابات للاستعراض قبل اجتماع لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة.

49- إن اللجنة:

- (أ) نظرت في "التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات (1 أبريل/نيسان 2017 - 31 مارس/آذار 2018)"؛
 (ب) أقرت بالدور المهم للجنة مراجعة الحسابات وحثت لجنة مراجعة الحسابات على مواصلة عملها الجاري؛
 (ج) رحبت بالتقرير، وسلطت الضوء على الاستنتاج الإيجابي الذي يفيد بأن إدارة المخاطر الكلية وعمليات الرقابة الداخلية تواصل التحسن؛
 (د) أعربت عن تقديرها للتوجيهات التي قدمتها لجنة مراجعة الحسابات في المجالات الخاضعة لولايتها؛
 (هـ) أشارت على المجلس التنفيذي بأن يحيط علماً بالتقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات.

التقرير السنوي للمفتش العام، ومذكرة من المدير التنفيذي بشأنه

- 50- رحبت اللجنة بالتقرير السنوي للمفتش العام ومذكرة المدير التنفيذي بشأن التقرير السنوي للمفتش العام.
- 51- وأعربت اللجنة عن تقديرها لمكتب المفتش العام على تقريره ورحبت بالرأي الإيجابي الذي أصدره، وبما أبرزه من مجالات رئيسية تتعلق بالمخاطر والتحسين. وأبلغت اللجنة بأن الرأي السنوي يستند إلى أعمال المراجعة المضطلع بها والتي ركزت على مجالات حرجة تشكل مخاطر على البرنامج.
- 52- ولاحظت اللجنة انخفاض عدد التوصيات التي تأخر تنفيذها، وأعربت عما ما يساورها من قلق إزاء المسائل المتأخرة، ولا سيما في مجالات المشتريات، وإدارة المنظمات غير الحكومية، وتحديد الأدوار والمسؤوليات الرقابية في نموذج خطوط الدفاع لدى البرنامج، وحثت إدارة البرنامج على تنفيذها. وقدمت للجنة إيضاحات بشأن التحسينات التي أدخلتها الإدارة. وأوصت اللجنة بأن تكون المذكرة المقدمة من المدير التنفيذي ذات طابع أكثر تفصيلاً واستشرافاً.
- 53- كما قدمت للجنة معلومات محدثة عن المبادرة الجارية لاستعراض مسؤوليات المكاتب الإقليمية.
- 54- ورحبت اللجنة بالمعلومات المقدمة بشأن زيادة ميزانية مكتب المفتش العام وأبلغت بميزانية الثلاث سنوات المزمعة المقترحة من المفتش العام لتتماشى مع زيادة الموارد في البرنامج.

55- إن اللجنة :

- (أ) نظرت في التقرير السنوي للمفتش العام للبرنامج، إلى جانب مذكرة من المدير التنفيذي بشأنه؛

- (ب) لاحظت رأي الضمان الذي أصدره المفتش العام بأن عمل الرقابة المنفذ لم يكشف عن أي أوجه ضعف مهمة في عمليات المراقبة الداخلية أو الحوكمة أو إدارة المخاطر على نطاق البرنامج من شأنها أن تؤثر بصورة خطيرة على تحقيق أهدافه.
- (ج) أعربت عن تقديرها للتقدم المحرز في إغلاق عدد كبير من التوصيات بنجاح، وحثت الأمانة على مواصلة جهودها لمعالجة التوصيات المتبقية، ولا سيما تلك المتعلقة بمجالات عالية المخاطر؛
- (د) أشارت على المجلس التنفيذي للبرنامج بأن يحيط علماً بالتقرير السنوي للمفتش العام وأن يحث الإدارة على اغتنام فرص التحسين الإضافي التي أبرزها التقرير.

تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن الخسائر المتعلقة بالأغذية، ورد إدارة البرنامج عليه

56- ناقشت اللجنة "تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن الخسائر المتعلقة بالأغذية"، بعد إحاطة قدمها مراجع الحسابات الخارجي وإدارة البرنامج. وكان الهدف من المراجعة (وفق ما أوضحه مراجع الحسابات الخارجي) هو تحديد جميع الخسائر وكمياتها، مهما كان نوعها، فيما يتعلق بمشتريات البرنامج للأغذية، ابتداءً من عملية تحديد سلة الأغذية وإلى الاستهلاك النهائي؛ واستعراض آليات التحديد والتحليل والإبلاغ المستخدمة في الخسائر المتعلقة بالأغذية؛ وتحليل فعالية التدابير الموضوعية لمنع هذه الخسائر والتخفيف منها.

57- وتضمن التقرير النتائج المتعلقة بما يُقدم إلى المجلس التنفيذي من معلومات، وبرقابة البرنامج على خدمات الاستعانة بمصادر خارجية، وبنظام لرصد إدارة البائعين. وقدم التقرير تسع توصيات، وافقت عليها الإدارة أو وافقت عليها جزئياً.

58- وحصلت اللجنة على الإيضاحات التي طلبتها بشأن مسائل شملت تأكيد الإدارة لتعديل الآليات الحالية المستخدمة في إبلاغ المجلس التنفيذي بغية توفير مزيد من المعلومات عن خسائر ما قبل التسليم والتي ينبغي ألا تقتصر على الأثر المالي على البرنامج بل وأن تحتوي على عوامل وآثار أخرى، تشمل جملة أمور منها تأثير التأخيرات، والفعالية، والمخاطر على السمعة. وطلبت اللجنة تلقي معلومات إضافية عن خطة التأمين الذاتي في البرنامج تالتي ستُدْرَج ضمن آليات الإبلاغ القائمة، وأُبلغت بأنه يمكن إدراج هذه المعلومات في خطة الإدارة. وأُبلغت اللجنة بإحراز تقدم

بشأن التوصية المتعلقة بإدارة البائعين بمساعدة شركة خارجية تقوم بإجراء استعراض كامل وتقديم توصيات بشأن التحسين. وسيكون التقرير النهائي متاحاً للإدارة في يونيو/حزيران 2018، وهو ما سيُثري أية قرارات تُتخذ بشأن السير قدماً. وقُدِّمت للجنة توضيحات بشأن مبررات الأطر الزمنية الطويلة لتنفيذ التوصيات عندما يتعين دخال تغييرات منهجية أو سياسية أو نظامية.

59- إن اللجنة :

- (أ) استعرضت "تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن الحسابات المتعلقة بالأغذية"، ورد الإدارة على التوصيات؛
- (ب) أحاطت علما برد الإدارة على التوصيات، بما في ذلك ما قدمته من إيضاحات بشأن تلك التي وافقت عليها جزئيا؛
- (ج) حثت الإدارة على تنفيذ التوصيات في إطار الجدول الزمني المحدد في الوثيقة.

تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن زيادة الموارد وخفضها في عمليات الطوارئ، ورد إدارة البرنامج عليه

60- ناقشت اللجنة "تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن زيادة الموارد وخفضها في عمليات الطوارئ"، بعد إحاطة قدمها مراجع الحسابات الخارجي وإدارة البرنامج. وقد تمثل الهدف من المراجعة في فحص قدرة البرنامج على زيادة موارده في حالات الطوارئ، ولا سيما في بداية ونهاية عمليات الطوارئ من المستوى 2 والمستوى 3.

61- وتضمن التقرير النتائج المتعلقة بتعريف حالات الطوارئ وإدارتها والاستعداد لها، بالإضافة إلى النتائج المتعلقة بالتمويل وإدارة الموارد البشرية في حالات الطوارئ. وقدم التقرير ثماني توصيات، وافقت عليها إدارة البرنامج أو وافقت عليها جزئيا أو لم توافق عليها.

62- ولاحظت اللجنة التنافر أحيانا بين توصيات مراجعة الحسابات ورد إدارة البرنامج، وحصلت على الإيضاحات التي طلبتها بشأن التوصيات التي وافقت إدارة البرنامج عليها جزئيا فقط أو التي لم توافق عليها. وأبلغت اللجنة أنه بالنسبة لتلك التوصيات التي وافقت الإدارة عليها جزئيا فقط أو لم توافق الإدارة عليها، فإن المسألة تتعلق بتفاصيل التنفيذ المقترحة وليس بالمواضيع المطروحة. وأبلغت اللجنة بأن في حين أن البرنامج يقدر التوصيات ويوافق عليها عموما، فإن من الأولويات لدى إدارة البرنامج أن يتم تجنب إنشاء عمليات وإجراءات من شأنها أن تضيق عبئا إداريا إضافيا على المكاتب القطرية.

63- وأبلغت اللجنة بحالة العمليات الجارية لمعالجة المسائل التي أبرزها مراجع الحسابات الخارجي؛ والتنقيح الجاري لبروتوكولات تفعيل استجابة البرنامج للطوارئ لتوضيح التعاريف وتفادي الغموض، والجهود المبذولة لزيادة قدرة البرنامج عالميا على زيادة أعداد الموظفين في حالات الطوارئ (رهنًا بالتمويل المخصص)، والعملية الجارية لتطبيق اللامركزية في "التدريب الوظيفي والإسنادي للاستجابة للطوارئ" (FASTER) على المستوى الميداني.

64- إن اللجنة :

- (أ) استعرضت تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن زيادة الموارد وخفضها في عمليات الطوارئ، ورد الإدارة على التوصيات؛
- (ب) أحاطت علماً برد الإدارة على التوصيات، بما في ذلك ما قدمته من إيضاحات بشأن تلك التي وافقت عليها جزئياً أو لم توافق عليها؛
- (ج) حثت الإدارة على مواصلة الحوار وتنفيذ التوصيات في إطار الجدول الزمني المحدد في الوثيقة.

تقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي

65- ناقشت اللجنة "التقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي"، بعد إحاطة قدمتها الأمانة أبرزت فيها التوصيات التي تم تنفيذها وتلك التي لا تزال معلقة. ومن بين التوصيات الثلاث والستين، تم إغلاق 30 توصية خلال دورة الإبلاغ الحالية.

66- وتلقت اللجنة إيضاحات بشأن إطار الوجبات المدرسية، ولوحات متابعة التحويلات القائمة على النقد، واستراتيجيات الخروج القطرية، ومسائل الموارد البشرية.

67- إن اللجنة :

- (أ) نظرت في التقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي؛
- (ب) أحاطت علماً بمعدل تنفيذ التوصيات المعلقة التي كان قد قدمها مراجع الحسابات الخارجي، كما أحاطت علماً بالتوصيات الجديدة التي قدمها مراجع الحسابات الخارجي في التقارير الصادرة في عام 2017؛
- (ج) حثت الأمانة على ضمان تنفيذ التوصيات المعلقة في إطار الجدول الزمني المحدد في التقرير؛
- (د) أعربت عن تطلعها إلى المزيد من التحديثات عن التقدم المحرز في التنفيذ؛
- (هـ) أوصت بأن يأخذ المجلس التنفيذي علماً بالتقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي.

تحديث عن تنفيذ قرار الجمعية العامة 244/70 بشأن رفع السن

الإلزامية لإنهاء خدمة موظفي البرنامج

68- استعرضت اللجنة اقتراح المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، المقدم بناء على طلب البرنامج، بتعديل النظام الأساسي للموظفين في المنظمة عن طريق إضافة مادة جديدة رقمها 6-9-301 بغية السماح بأن تُنقذ على موظفي البرنامج السن الإلزامية الجديدة لإنهاء الخدمة المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 244/70.

69- وحصلت اللجنة على الإيضاحات التي طلبتها بشأن الآثار القانونية المترتبة على التعديل المقترح، والتي تخص البرنامج تحديدا ولا تمس الحقوق المكتسبة للموظفين.

70- إن اللجنة :

(أ) أحاطت علما بالوثيقة "تحديث عن تنفيذ قرار الجمعية العامة 244/70 بشأن رفع السن الإلزامية لإنهاء خدمة موظفي البرنامج"؛

(ب) استعرضت التعديل المقترح على النظام الأساسي للموظفين في منظمة الأغذية والزراعة للسماح بتطبيق السن الإلزامية الجديدة لإنهاء الخدمة على موظفي البرنامج (الملحق الأول)؛

(ج) أوصت بتقديم التعديل المقترح على النظام الأساسي للموظفين في منظمة الأغذية والزراعة إلى المجلس للموافقة عليه.

مسائل أخرى

موعد ومكان انعقاد الدورة الثانية والسبعين بعد المائة

71- أُبلغت اللجنة بأنه من المقرر عقد دورتها الثانية والسبعين بعد المائة في روما في الفترة من 12 إلى 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2018.

الملحق الأول - التعديل المقترح في النظام الأساسي للموظفين في منظمة الأغذية والزراعة (تطبيق السن الإلزامية الجديدة لإنهاء الخدمة من قبل برنامج الأغذية العالمي)

التعديل المقترح

يعدّل النظام الأساسي للموظفين في منظمة الأغذية والزراعة من خلال إضافة مادة جديدة إلى النظام الأساسي هي المادة 301-9-6 الآتي نصها:

المادة الجديدة 301-9-6 مع مراعاة المادة 301-9-5 من النظام الأساسي، قد لا يبقى موظفو برنامج الأغذية العالمي في الخدمة ما بعد بلوغهم 65 سنة إلا في حال قرر المدير التنفيذي، لما فيه مصلحة البرنامج، تمديد السن القصوى في حالات استثنائية. ويكون عادة هذا التمديد لفترة قد تصل إلى سنة واحدة كحد أقصى في وقت من الأوقات. ويجوز لموظفي البرنامج أن يختاروا التقاعد عند بلوغهم 60 سنة إذا كانت مشاركتهم في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة قد بدأت أو استؤنفت قبل 1 يناير/كانون الثاني 1990 أو عند بلوغهم 62 سنة إذا كانت مشاركتهم قد بدأت أو استؤنفت اعتباراً من 1 يناير/كانون الثاني 1990 أو بعده وقبل 1 يناير/كانون الثاني 2014.

الملحق الثاني - الوثائق المقدمة للعلم

- تقرير المدير التنفيذي عن استخدام المساهمات والإعفاءات من التكاليف (المادتان الثانية عشرة-4 والمادة الثالثة عشرة-4 (ح) من اللائحة العامة)